

ليبيا: استقلال القضاء وخضوعه للمساءلة أمران ضروريان من أجل حسن سير العملية الانتقالية

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم ليبيا إلى إدخال إصلاحات على إطارها القانوني ومراجعة مقتضيات مسودة الدستور من أجل ترسيخ سيادة القانون واستقلال القضاء ومعالجة الإفلات المستمر من العقاب.

وجاء هذا التصريح في إطار صدور تقرير جديد للجنة الدولية للحقوقيين تحت عنوان: "تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين".

وطالبت اللجنة السلطات الليبية في التقرير بإعادة النظر في القوانين المنظمة للقضاء والمجلس الأعلى للقضاء، والنيابة العامة، والمحاكم العسكرية بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة باستقلال القضاء ومساءلته وبالمساواة بين الجنسين. كما دعت اللجنة الدولية للحقوقيين كذلك الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بمراجعة المسودة الأخيرة للدستور من أجل ضمان امتثالها التام للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وفي أيار/مايو، عقدت اللجنة الدولية للحقوقيين مؤتمرا رفيع المستوى شارك فيه نخبة من القضاة المستشارين، والوزراء السابقين، وأعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والمحامين، ووكلاء النيابة، واساتذة القانون من مختلف أنحاء ليبيا. وأقر المشاركون بضرورة ادخال إصلاحات قانونية لتعزيز استقلال القضاء، متعهدين بالدفع بهذه الإصلاحات وتدعيم سيادة القانون في ليبيا.

وصرح سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين أنه: "إذا أرادت ليبيا المضي قدما نحو عهد جديد قائم على سيادة القانون، يتعين ان يمثل الدستور والتشريعات المنظمة للعدالة للمبادئ المتعلقة باستقلال القضاء ونزاهته ومساءلته".

وأشار التقرير إلى ضرورة ضمان استقلال المجلس الأعلى للقضاء عن السلطة التنفيذية من الناحية المؤسساتية والمالية والإدارية. كما شدد التقرير على أهمية ضمان تعددية المجلس وتمثيل الجنسين فيه، وان تكون أغلبية اعضاءه من قضاة منتخبيين من قبل نظرائهم. هذا ويحتاج نظام القضاء الحالي إلى مراجعة من أجل التنصيص على إجراءات عادلة وشفافة

أثناء اختيار القضاة وتعيينهم وترقيتهم وتأييدهم، ويجب كذلك اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القضاء، بما في ذلك في المناصب الرفيعة.

وطالبت اللجنة الدولية للحقوقيين أيضا السلطات الليبية بضمان الاستقلال الوظيفي للنيابة العامة عن السلطة التنفيذية وباقي الهيئات القضائية. وتعد هذه الاستقلالية ضرورية من أجل ضمان التحقيق والملاحقة الجنائية في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، بنزاهة ودقة، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات جنائيا.

وأكد التقرير على أهمية اقتصاص اختصاص المحاكم العسكرية على الدعاوى المتعلقة بالمخالفات العسكرية التي يرتكبها العسكريون واختصاص السلطات المدنية بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها من قبل القوات العسكرية أو المسلحة.

ويوصي التقرير بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل وضع حد للاحتجاز التعسفي في ليبيا وضمان الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة لكل المحتجزين.

للاستعلام:

درين انسبرو، المستشار القانونية المساعدة في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين.

الهاتف 0021671841701، البريد الإلكتروني doireann.ansbro@icj.org